

## التأويل اللغوي عند المعتزلة

### -صيغة أفعال نموذجاً-

أ. هشام سعد الدين،

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر

#### ملخص:

يعتبر المعتزلة من الفرق الإسلامية الكبيرة التي كان لها الأثر في الحياة الدينية والثقافية العربية، لما لهم من مشاركات في شتى الفنون خاصة العقلية واللغوية.

والبحث يتناول منهج التأويل اللغوي عند المعتزلة، وكيف وظفوه ليقدم معتقداتهم، مع نقد ذلك.

#### الكلمات المفتاحية: التأويل؛ المعتزلة.

#### Abstract :

*Mu'tazila are considered one of the great Islamic sects that has had an impact on Arab religious and cultural life because of their participation in the various arts, especially the mental and linguistic arts.*

*The research deals with the method of linguistic interpretation of the Mu'tazila, and how they used it to serve their faith, while criticizing it.*

**Keyword: Interpretation, The Mu'tazila,**

### مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد أنزل الله بفضله على رسوله كتاباً ساطعاً تبيانه، قاطعاً برهانه، ناطقاً ببيانات وحجج، قرآناً عربياً غير ذي عوج، أعجز الخليقة عن معارضته وعن الإتيان بسورة من مثله في مقابلته، ثم سهل على الخلق مع إعجازه تلاوته، أمر فيه وزجر وبشر وأنذر فهو كلام معجز في رقائق منطوقة ودقائق مفهومة، لا نهاية لأسرار علومه.

وبين نبيه صلى الله عليه وسلم سبيل الله القويم، وهدى به سبحانه عباده إلى الصراط المستقيم، وتركها صلى الله عليه وسلم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

ولكن من حكمة الله وقدره أن جعل المسلمين يفترون ويتشردمون طرائق قددا، فكثرت الفتن والبدع في أواخر عهد الصحابة، وتطورت وتبلورت في عهد التابعين، فظهرت القدرية والخوارج إلى أن ظهر المعتزلة؛ فكانت لهم صولات وجولات، وكان لهم الأثر البالغ إلى يوم الناس هذا، فإذا أردنا أن ندرس ماضيها خيرها وشرها، لنمضي بها قدماً، ومن ذلكم الماضي المستمر فرقة المعتزلة فما عقيدتهم؟! وما منهجهم في تأويل النصوص؟! وهل جانب الصواب أم كان من مقتضيات العصر وضروراته!؟

## أولاً: التعريف بالمعتزلة وبيان أصولهم:

### أ- التعريف بالمعتزلة: البيئة الداخلية:

المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وتعدُّ من أكثر الفرق الإسلامية أثراً في علم الكلام، اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصد والوعيدية.

واختلف في سبب تسميتهم بالمعتزلة، ومن أشهرها أنه: حدث في أيام الحسن البصري (ت: 110 هـ) خلاف مع تلميذه واصل بن عطاء الغزالي (ت: 131 هـ) في القدر والمنزلة بين المنزلتين، وانضمَّ إليه عمرو بن عبيد (ت: 143 هـ) في بدعته، فطردهم الحسن عن مجلسه، فاعتزلا عنه في سارية من سواري مسجد البصرة، ف قيل لهما ولأتباعهما ((معتزلة)) لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر، ثمَّ صارت لهم الأصول الخمسة - سيأتي بيانها - التي يتفقون على جملتها، ويختلفون في كثير من تفاصيلها، فهم فيها طوائف متعددة<sup>1</sup>.

### ب- من أعلام المعتزلة: نذكر من أعلامهم ومقدميهم:

واصل بن عطاء (ت: 131 هـ)، و عمرو بن عبيد (ت: 143 هـ)، و ثمامة بن أشرس النميري (ت: 213 هـ)، و معمر بن عبّاد السلمي (ت: 220 هـ)، و بشر بن المعتمر (ت: 226 هـ)، و أبو الهذيل العلاف (ت: 226 هـ)، و عيسى بن صبيح الملقب بالمردار (ت: 226 هـ)، و هشام بن عمرو الفوطي (ت: 226 هـ)، و إبراهيم بن يسار النّظام (ت: 231 هـ)، و عمرو بن بحر: أبو عثمان الجاحظ (ت: 256 هـ)، و أبو الحسن الخياط (ت: بعد 300 هـ)، و أبو علي الجبائي (ت: 303 هـ)، و الأخفش سعيد بن مسعدة (ت: 311 هـ)، و أبو مسلم الأصفهاني (ت: 322 هـ)، و أبو الفتح ابن جني (ت: 392 هـ)، و القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: 415 هـ)، و جارالله الزمخشري (ت: 538 هـ)، و ابن المرتضي (ت: 840 هـ).

### ج- الأصول الخمسة:

أصول المعتزلة المجمع عليها بينهم خمسة، ذكرها القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: 415هـ) بقوله : «أصول الدين خمسة: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»<sup>2</sup> .

والسبب في الاقتصار على الأصول الخمسة كما يرى المعتزلة هو حصول الخلاف مع مخالفهم في نقاط خمسة، يقول القاضي عبد الجبار (ت: 415هـ) : «ألا ترى أنّ خلاف الملعدة والمعطلة والدهرية والمُشبهة قد دخل في التوحيد ، وخلاف المُجبرة بأسرهم قد دخل في باب العدل، وخلاف المرجئة دخل في باب الوعد والوعيد ، وخلاف الخوارج دخل في باب المنزلة بين المنزلتين ، وخلاف الإمامية دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»<sup>3</sup> .

ويقول أبو الحسن الخياط (ت: بعد 300هـ) -أحد زعماء المعتزلة - : « فلسنا ندفع أن يكون بشرٌ كثيرٌ يوافقونا في التوحيد، ويقولون بالجبر، وبشرٌ كثيرٌ يوافقونا في التوحيد والعدل، ويخالفونا في الوعد والأسماء والأحكام، لكن ليس يستحقُّ أحد منهم اسمَ الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس، فهو معتزلي»<sup>4</sup> .

### ثانياً- التأويل عند المعتزلة :

يقول ابن تيمية معرّفًا التأويل : «التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقترب به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات»<sup>5</sup> .

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تأويل النصوص عند المعتزلة هو عرضها على العقل بزعمهم، فكيف كان مبدأ العقل عندهم؟.

**أ-مبدأ العقل:** دليل العقل عند المعتزلة مقدّم على الكتاب والسنة، وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: 415هـ) : « فصل في بيان هذه الأدلة: أولها دلالة العقل، لأن به يميّز الحسن والقيح، ولأن به يعرف أنّ الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع. وربما تعجّب من هذا

الترتيب بعضهم، فيظنّ أنّ الأدلّة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط!! أو يظنّ أنّ العقل إذا كان يدلّ على أمور فهو مؤخّر، وليس الأمر كذلك، لأنّ الله لم يخاطب إلا أهل العقل»<sup>6</sup>.

من خلال النصّ السابق نلحس جلياً أصلاً مهماً رححه أهل الاعتزال ألا وهو العقل، وهنا نعود إلى جدلية دارت رحاها بين الفرق الإسلامية قاطبة، وهي: أيهم يُقدّم: العقل أم النقل؟! فالمعتزلة اختاروا طريقهم وقدموا العقل وعليه سينبني فكرهم على هذا الأصل، أما أهل الحديث أو مدرسة السلف يقدّمون النقل على العقل<sup>7</sup> ومع ذلك يرون أنّ النقل الصحيح لا يخالف العقل الصريح، ولإثبات هذا ألف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728 هـ) كتابه الشهير (درء تعارض العقل والنقل).

وإذا كان النص متواتراً وناقضاً أصلاً من أصولهم لجأوا إلى التأويل، وهو في الحقيقة تحريف للكلم عن مواضعه، والجدير بالذكر أنّ باب التأويل عندهم ليس حكراً على الصفات الإلهية، بل يؤوّلون في أبواب الإيمان وقصص الأنبياء والوعد والوعيد وغيرها من الأبواب.

**ب- التأويل وأثره في النصوص الشرعية:** الحقيقة التي تفرض نفسها أنّ المعتزلة وجدوا أنفسهم في مأزق، إذ لما سلّطوا العقل على النقل وجدوا نصوصاً لا تتماشى مع مبدئهم العقلي، هنا لا بدّ من مخرج ينقذهم من هذه الورطة وإلا لوقعوا في "حيص بيص" كما يقولون، فابتدعوا التأويل وصرف النصوص عن ظواهرها، فتورّطوا ووقعوا في إشكالات لا حصر لها.

ومن تلكم النصوص نصوص التي توهم التشبيه بزعمهم، فقالوا بنفي التشبيه عنه تعالى من كل وجه، ويستدلّون بقوله تعالى: ﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: 11] فهم يرون أنّ هذه الآية متضمنة لتنزيه الله سبحانه وتعالى، لكن ما التنزيه في نظرهم؟! وكيف فهموا هذه الآية الكريمة؟! لقد رأت المعتزلة أنّ تنزيه الله سبحانه يقتضي النفي عن الله تعالى الجسمية والجوهرية والعرضية، وما يلحق وصف الجسمية من أوصاف كالوجود في المكان والتحرك والذهاب والحجيء، وأيضاً الجوراح والأعضاء وغير ذلك من الأوصاف، ولقد أوجز أبو الحسن الأشعري (ت: 324 هـ) مجمل عقيدة المعتزلة فذكر أنهم قالوا عن الله تعالى إنه: « ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض...»<sup>8</sup> انخ من اللاءات. ونجم عن ذلك أنّ كل نصّ شرعي قد يوحي ظاهره بالتشبيه

عندهم كالاتواء والمجيء والوجه واليد والعين والساق... يصرف عن ظاهره ويؤول على وفق ما تقتضيه اللغة وقواعد النحو وغيرهما بزعمهم، بل يجاهدون في تأويله ولو أدى ذلك بهم إلى التكلّف في كثير من الأحيان.

### ج- مساوئ التأويل المذموم: ومن مساوئ التأويل الذي ابتدعه:

الأول: قولهم: (كل نص أوهم التشبيه يؤول) فهل في كتاب الله إيهام؟! أم أنّ العقول الكاسدة توهّم، والعقيدة ليست مجالاً للتوهّم .

الثاني: التأويل بالمعنى السابق في الحقيقة قدح في القرآن الكريم، حيث أنّه يؤدّي إلى أنّ ظاهر القرآن كفر، فهل عجز الله ورسوله عن البيان؟! أم هو من عي اللسان؟!، وربّ العزة يقول عن كتابه: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ وَتُفَصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1] ﴿كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ وَفُرِئًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 3] ووصفه بالبيان فقال سبحانه ﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89]، ووصف نفسه سبحانه بالصدق في كلامه فقال: ﴿... وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: 87] ﴿... وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: 122]

فلا أحد أعلم من الله بالله، ولا أصدق خبراً من خبر الله، ولا أصح بياناً من بيان الله، فكيف يكون ظاهر النصوص كفرًا أو يكون ظاهرها الإستحالة!! ﴿... سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 16].

الثالث: «حسب المعتزلة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور بسببه،- بل فتحوا أبواب الزندقة على مصراعها-؛ فإنهم لما أولوا ما أولوا تبعتهم الباطنية واحتجت عليهم في تأويل الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب، وما من حجة يحتج بها المعتزلة عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها من واقع تأويلهم للصفات، وإلا فلماذا يكون تأويل المعتزلة لعلو الله - الذي تقطع به العقول والفطر والشرائع - تنزيهاً وتوحيداً وتأويل الباطنية للبعث والحشر كفرًا وردة؟ أليس كل منهما ردا لظواهر النصوص

مع أن نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني ؟ ولماذا يُكفّر المعتزلة الباطنية ثم يشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم ؟!!

وأخيراً نقول: نحن لا ننكر التأويل بالمعنى المحمود كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>9</sup> وغيره وهو: بمعنى التفسير وما يؤول إليه الكلام ، فالذي ننكره هو التأويل الذي يؤدي إلى تحريف النصوص ولي أعناقها، هذا هو التأويل المنبوذ.

### ثالثاً: صيغة أفعال عند المعتزلة وأثرها في تأويل النصوص:

#### 1- الصيغة الصرفية لغة واصطلاحاً:

**لغة:** إذا فتننا معاجم اللغة وجدنا أنّ مادة (ص.و.غ) تدور على معنى الاستقامة والقوْلبة والهيئة، جاء في معجم المقاييس لأحمد بن فارس (ت:395هـ): «الصاد والواو والغين أصلٌ صحيحٌ، وهو تهيئةٌ على شيءٍ على مثالٍ مُستقيمٍ»<sup>10</sup>.

**اصطلاحاً:** الصيغة عند علماء العربية القدامى هي مرادفة لمعنى (البناء) و(الوزن) و(الهيئة) يقول الرّضي الإسترباذي (ت نحو:686هـ): « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه»<sup>11</sup>. وهذا الذي ذكره الإسترباذي هو رأي كل من وقفت عليه ممن صنّف في الصرف من القدماء ومن نهج نهجهم<sup>12</sup>، واكتفيت بكلام الرّضي الإسترباذي لإمامته في هذا الفن من وجه، ولتصريحه بها وبأنها مترادفة، وطلباً للاختصار من وجه آخر.

وأما عند علماء اللغة المحدثين: فننقل رأي تمام حسان (ت:1433هـ) حيث يرى أن الصيغة تلخيص شكلي بلجهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية... فالتفريق بين الصيغة وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات<sup>13</sup>.

وأرى أنّ التفريق الذي ذهب إليه تمام حسان (ت:1433هـ) تفريقٌ وجيهٌ، وأيضاً لا يترتبُ عليه أثرٌ سيئٌ على اللغة العربية، كما أنّ العلماء الصّرفيين القدامى تمثلوا ما ذهب إليه تمام حسان تماماً ويظهر ذلك في تطبيقاتهم، غير أنّهم لم يفرقوا بينهما في التسمية<sup>14</sup>.

وثمره هذا التفريق أيضاً-فيما يظهر لي- أنه يميز بين الواقع الشكلي الإفتراضي ويمثل في الصيغة وبين التمثيل الحقيقي الصوتي وهو الوزن. فالأول ينتمي إلى اللسان بينما ينتمي الثاني إلى الكلام.

ومن ثمره هذا التفريق أيضاً أننا نستخلص الدلالة الأساسية الصّرفية من الصيغة لا من الوزن، نعم قد يكون للوزن دلالة كالإختصار في قولنا (ق) من الفعل (وقى)، لكن الدلالة الصّرفية في الأصل نابعة من الصيغة.

## 2- صيغة أفعال وتوجيهها عند المعتزلة بما يوافق معتقدهم:

وردت صيغة (أفعل) في وجوه كثير في القرآن الكريم، منها للنسبة للضلال، وذلك بتصاريح متنوعة في الماضي والمضارع وللتفضيل، وسنركز على الإضلال المنسوب لله سبحانه وتعالى، من ذلك قوله تعالى:

أ- في الزمن الماضي في قوله تعالى: ﴿... فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ [الروم: 29]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَرَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ عِثْرَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجمانية: 23].

ب- في زمن المضارع في قوله سبحانه: ﴿... يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفٰلسِقِينَ ﴾ [البقرة: 26]، وقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾ ﴾ [النساء: 143]

ج- وقد اجتمعا معاً في قوله تعالى: ﴿... أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ [النساء: 88].



ويُلحق بما سبق كل صيغة (أفعل) من الأفعال التي نسبتها الله إلى نفسه، من مثل قوله تعالى:  
 ﴿... فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: 5] وقوله سبحانه:  
 ﴿... وَلَا تُطْعَمَنَ أَعْقَلُنَا قَلْبُهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28] وغيرها،  
 وإنما ذكرناها لكثرة دورانها من جهة ولاكتفاء بها من باب التمثيل والاختصار، وإلا فالكلام  
 يطول، والاستقصاء التام يأخذُ جهداً لا يسعه البحث.

**التوجيه اللغوي للآية عند المعتزلة:** يجعل المعتزلة صيغة (أفعل) في الآيات السابقة تدلُّ  
 على أمرين:

الأول: الحكم على الشيء، والتسمية به. والثاني: (أفعل) بمعنى الوجدان.

وفيما يلي نصوص عنهم:

#### الأول: الحكم على الشيء والتسمية به.

- يقول القاسم بن إبراهيم الرسيّ الزيدي المعتزلي<sup>15</sup> (ت: 246 هـ): « وقد يجوز أيضاً أن يكون  
 معنى ذلك أن سَمَّاهم ضلالاً وشهد عليهم بالضلال ووصفهم به من غير أن يدخلهم في الضلالة  
 ويقسره عليهم. »<sup>16</sup>.

- ويقول الشريف المرتضى (ت: 436 هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ  
 يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا  
 يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا  
 غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف: 146]: «... وسادسها أن يكون الصرف ههنا الحكم والتسمية  
 والشهادة، ومعلوم أن من شهد على غيره بالانصراف عن شيء فحائز أن يقول صرفه عنه، كما  
 يقال أكرهه وكذبه وفسقه وكما قال عز من قائل: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً نُّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى  
 بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾  
 [التوبة: 127] ، أي شهد عليها بالانصراف عن الحق والهدى، وكقوله تعالى: ﴿... فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ  
 اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: 5] ، وهذا التأويل يطابقه قوله تعالى:

﴿ سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعُتَىٰ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف: 146] لأنَّ الحُكْمَ عليهم بما ذكرنا من التَّسمية يوجب تكذيبهم وغفلتهم عن آيات الله وإعراضهم عنها»<sup>17</sup>.

-يقول الزمخشري (ت:538هـ): في تفسير ﴿... أَتْرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَنَنْجِدْ لَهُ سَبِيلًا ﴾ [النساء: 88]: « من جعله من جملة الضَّالِّ ، وحكم عليه بذلك أو خذله حتى ضلَّ »<sup>18</sup>.

- وكذلك أبو علي الفارسي<sup>19</sup> ( ت 377 هـ ) ومثله ب: (أسقى)<sup>20</sup>.

-وقال الفخر الرازي (ت:606 هـ) حاكياً مذهب المعتزلة واستدلّاهم: « وثانيهما: أنَّ الإضلال هو التَّسمية بالضَّلال فيقال أضله أي سمّاه ضالاً وحكم عليه به، وأكفر فلاناً فلاناً أي سمّاه كافراً وأنشدوا بيت الكُميت ( ت 126 هـ )<sup>21</sup>:

وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُوا نِيَّ بِحُكْمِ \*\*\* وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ

وقال طرفة ( ت :60 ق. هـ )<sup>22</sup>:

وما زال شُرْبِي الرَّاحِ حَتَّى أَضَلَّنِي \*\*\* صَدِيقِي وَحَتَّى سَاءَ نِيَّ بَعْضُ ذَلِكَ

وهذا الوجه ممّا ذهب إليه قطرب<sup>23</sup> (ت:206هـ) وكثير من المعتزلة،<sup>24</sup>.

### والثاني: (أفعل) بمعنى الوجدان:

وقد ذكره أبو الفتح ابن جني ( ت 392 هـ ) في "المحتسب " <sup>25</sup> عند قوله تعالى: ﴿... وَلَا تُطْعَمَنَّ مِنْ أَعْفَلْنَا فَلَبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ [الكهف: 28] وفي الخصائص تحت " باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"<sup>26</sup>، و الزمخشري (ت:538هـ)<sup>27</sup>، ونقله الفخر الرازي (ت:606 هـ) عن المعتزلة حيث جعلوا (أضَلَ) بمعنى الوجدان<sup>28</sup>.

وقد استدل ابن جني ( ت 392 هـ ) -وهو أوعبهم استدلالاً- بما يلي: «يقال أَعْفَلْتُ الرَّجُلَ: وجدته غافلاً , كقول عمرو بن معد يكرب: " والله يا بني سَلِمَ لِقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ , وسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ , وهاجيناكم فَمَا أَعْمَنَّاكُمْ " 29, أي: لم نجدكم جُبْنَاءً, ولا بُخْلَاءً , ولا مُفْحَمِينَ. وكقول الأعشى 30:

أَثْوَى وَقَصَرَ لَيْلَةً لِيَزُودَا \*\*\* فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قَتِيلَةٍ مَوْعِدَا

أي صادفه مُخْلَفًا. وقال رؤبة 31:

وَأَهْيَجَ الْخُلُصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبُرُقِ \*\*\* .....

أي صادفها هاججة النَّبْتِ. وقال الآخر 32:

..... \*\*\* ..... فَأَتَلَفْنَا الْمَنِيَا وَأَتَلَفُوا

أي صادفناها مُتَلَفَةً 33.

### 3- الأثر العقدي الناجم عن التأويل:

يلزم من فعل المعتزلة نفي أنّ الله خالق للضلال والهداية, وهو كذلك, فإنما حملهم على تحريف دلالة صيغة (أفعل) وإحداث دلالة جديدة لها هي التسمية أو صرفها إلى الوجدان, هو معتقدتهم الفاسد المنضوي تحت الأصل الثاني من أصولهم الخمسة وهو ما يسمونه بالعدل : أي أنّ العبد خالق لفعله- شرّاً كان أم خيراً- مستقل عن خالقه هذا من جهة, ومن جهة أخرى نفهم خلق الله عزّ وجلّ للشرّ, وقد صرح بذلك القاضي عبد الجبار (ت: 415 هـ) حيث قال عند قوله سبحانه: ﴿... يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفٰلسِقِينَ ﴾ [البقرة: 26]: «وذلك يدل على أنه تعالى يضل ويهدي, لا كما تقولون 34 بأنه تعالى لا يجوز عليه ذلك» 35 ثم ذكر جواب هذا الاعتراض عنده, وصرح به أيضاً الشريف المرتضى (ت: 436 هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ... ﴾ [الأعراف: 146]: « ما الجواب عن هذه الآية على ما يطابق العدل فإنّ ظاهرها كأنه مخالف» 36. ثم ذكر أجوبة عن

ذلك منها السادس الذي ذكرناه آنفاً عنه. وعموماً فقد ذكرنا قولهم في العدل مستوعبا بمراجعته في المدخل فليراجع.

#### 4- مناقشة المعتزلة فيما أورده من حجج لتأويل صيغة "أفعل":

يمكن مناقشة ادعاءات المعتزلة من وجوه:

**الوجه الأول:** ما المانع من نسبة الإضلال إليه سبحانه!! أليس هو خالق الخير والشر؟! أليس هو الربّ وما سواه مربوب؟! أم مشيئة الإنسان متغلبة على مشيئة الرحمن؟! ولسنا جبرية نقول إن العبد مجبور على الفعل، ولسنا قدريا نقول إن فعل العبد مستقل بفعله ليس لله فيه إرادة، بل عقيدتنا هي عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة وسطية، وهي ما قررها ابن أبي زيد القيرواني المالكي (ت: 1277هـ) بقوله: «يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، فَيَخْذُلُهُ بَعْدَهُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ، فَكُلُّ مَيْسَرٍ بَتَيْسِيرِهِ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ، مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ».<sup>37</sup>

فإنه بين للعبد طريق الخير وطريق الشر كما قال سبحانه: ﴿لَوْ نَجْعَلُ لَهُ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَسَفْتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدْيَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ [البلد: 8-9-10] وجعل للعبد مشيئة تابعة لمشيئته سبحانه كما قال: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: 28-29] وأعطاهم عقولا يميزون بها الخير من الشر ﴿... كَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: 28]، فمن ضلّ بعد ذلك فبعده سبحانه ومن اهتدى فبفضله عز وجلّ، فالملكُ ملكه ونحن عبده عز وجلّ، وبهذا نزيل عقيدة المعتزلة من جذورها والكلام يطول وقد ردّ عليهم في هذا الصدد جماعة من أهل العلم منهم: ابن قتيبة الدينوري (ت: 276 هـ)<sup>38</sup> والإمام أبو الحسن الأشعري (ت: 324 هـ)<sup>39</sup> وابن القيم (ت: 751 هـ)<sup>40</sup> وغيرهم كثيرٌ والحمد لله، ويبقى الشقّ اللغوي نردّ عليه في الوجه الثاني وما بعده.

**الوجه الثاني:** لا يعرف من (أضلّ) في مثل هذا السياق إلا معناه المتبادر وهو ضدّ الهداية، وهو ما جاء به القرآن والسنة، وأثبتته علماء اللغة الأوائل، وأهل الجاهلية وصدر الإسلام من العرب الأتقح:

**أ- من الكتاب والسنة:** سبق ذكر الآيات، ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: 79] فلا يصح حمله على التسمية أو الوجدان، فلا يقال: (وسمى فرعون قومه ضاللاً) أو (وجدهم ضاللاً وما هداهم)!!؟

ومن السنة: « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمَ السَّبْتِ وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمَ الْأَحَدِ فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ »<sup>41</sup>.

قال الإمام يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ) في شرح هذا الحديث: « فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْهُدَى وَالْإِضْلَالَ وَالْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلَّهُ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فِعْلُهُ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ »<sup>42</sup>.

**ب- من كلام العرب الأقحاح ينسبون الإضلال لله سبحانه:** من ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري (ت: 41هـ)<sup>43</sup>:

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى \*\*\* نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلَّ

فلا يمكن أن يحمل المعنى على التسمية أو الوجدان.

وقول النابغة الجعدي (ت: 50 هـ)<sup>44</sup>:

أَضَلَّ اللَّهُ سَعِيَ بَنِي قُرَيْبٍ \*\*\* وَلَيْسَ لِمَا أَضَلَّ اللَّهُ هَادٍ

والإضلال هنا تقيض الهداية، بدلالة الشرط الثاني (وليس لما أضل الله هادٍ)، فلا يمكن أن يحمل (أضل) على التسمية والحكم أو الوجدان.

وقول أيمن بن خريم الأسدي (ت: 80 هـ)<sup>45</sup> في رثاء عثمان بن عفان (ت: 35 هـ) رضي الله عنه:

مَاذَا أَرَادُوا أَضَلَّ اللَّهُ سَعِيَهُمْ \*\*\* مِنْ سَفَحَ ذَاكَ الدَّمِ الزُّكِيِّ الَّذِي سَفَحُوا

لا يُحْمَلُ عَلَى التَّسْمِيَةِ أَوْ الْوُجْدَانِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْبَيْتُ سَمِجًا لَا رُوحَ فِيهِ، كَيْفَ يُقَالُ: (مَاذَا أَرَادُوا وَجَدَ اللَّهُ سَعِيَهُمْ ضَالًّا)!!؟ أَوْ (مَاذَا أَرَادُوا سَمَّى اللَّهُ سَعِيَهُمْ ضَالًّا)!!؟، بخلاف لو حملناه على

الإضلال الحقيقي فهو دعاءٌ عليهم بالعمه وفقدان الهداية وهو غاية الخسران لأنهم أتوا منكراً عظيماً، وهو قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان (ت: 35 هـ) رضي الله عنه.

وقول أعشى همدان (ت: 83 هـ) <sup>46</sup>:

كَذَاكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ كَانَ قَلْبُهُ \*\*\* مَرِيضاً وَمَنْ وَالَى النِّفَاقَ وَالْحَدَا

وقول جرير (ت: 110 هـ) <sup>47</sup>:

أَضَلَّ اللَّهُ خَلْفَ بَنِي عِقَالٍ \*\*\* ضَلَّالَ يَهُودَ لَا تَرْجُو مَعَادَا

عَدَرْتُمْ بِالزُّبَيْرِ وَمَا وَفَيْتُمْ \*\*\* وَفَاءَ الْأَزْدِ إِذْ مَنَعُوا زِيَادَا

وقوله أيضاً <sup>48</sup>:

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ يَهْتَدِ لَا مُضِلَّ لَهُ \*\*\* وَمَنْ أَضَلَّ فَمَا يَهْدِيهِ مِنْ هَادِي

وقال يحيى بن نوفل الحميري اليماني (ت: 125 هـ) <sup>49</sup>:

وَأَنْكَحَهَا لَا فِي كَفَاءٍ وَلَا غِنَى \*\*\* زِيَادُ أَضَلَّ اللَّهُ سَعِي زِيَادِ

**ج- من كلام أهل اللغة:** 1- قال أبو عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ): «أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَلِلَّهِ عَلَيْنَا الْحُجَّةُ، وَمَنْ قَالَ: تَعَالَ أَخَاصِمَكَ، قُلْتُ لَهُ: أَعَزُّ عَنَّا نَفْسَكَ» <sup>50</sup>. فهو يقرُّ بالقضاء والقدر ويشهد أنَّ الضلالة والهداية من الله وحده.

2- وابن قتيبة الدينوري (ت: 276 هـ): أثبت معنى الإضلال وردَّ على المعتزلة في عدد من كتبه <sup>51</sup>.

3- قول أبي إسحاق الزجاج (ت: 311 هـ): « فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنْ تَخَرَّصَ عَلَيَّ هَدَيْتُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [النحل: 37] وقرئت: ﴿لَا يُهْدِي﴾، هو كما قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ...﴾ [الأعراف: 186] « <sup>52</sup>. فأبو إسحاق

الزجاج أمر الآية على ظاهرها ولم يفهم منها إلا ما فهمته العرب، بدليل أنه مثل لها بآية أخرى على شاكلتها.

4- قال أبو منصور الأزهري (ت: 370 هـ) بعد أن نقل كلام الزجاج آنف الذكر: «والإضلال في كلام العرب ضد الهداية والإرشاد، يقال: أضللت فلاناً عن الطريق، وإياه أراد لبيد<sup>53</sup> :

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى \*\*\* نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلَّ

وقال لبيد هذا في جاهليته، فوافق قوله التنزيل، ﴿... قُلْ إِنْ أَلَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنْابَ﴾ [الرعد: 27] 54. فأبو منصور الأزهري يرى أن الضلال ضد الهداية وهو الذي عناه الله عز وجل في كتابه ودل عليه من كلام العرب، فهو يوافق الفطرة ولسان العرب وعقيدة أهل السنة والجماعة لأن الضلال من الله وكذلك الهداية<sup>55</sup>.

**الوجه الثالث:** لا يُعرف في لسان العرب صيغة (أفعل) بمعنى سمّيته أو حكمت عليه، وفي ذلك نصوص:

1- قال سيبويه (ت: 180 هـ): «فأما خطأته، فإنما أردت: سمّيته مخطئاً، كما أنك حيث قلت: فسقته وزنّيته، أي: سمّيته بالزنا والفسق»<sup>56</sup> ولم يذكر في معاني أبنية (أفعل)<sup>57</sup>: سمّيته كذا.

2- يقول ابن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ) : «وذهب (أهل القدر) في قول الله عز وجل: ﴿چ نُو نُو نُو نُو نُو نُو نُو چ﴾ [النحل: 93] إلى أنه على جهة التسمية والحكم عليهم بالضلالة، وهم بالهداية.

وقال فريق منهم: يضلهم: ينسبهم إلى الضلالة، ويهديهم: يبّين لهم ويرشدهم. فخالفوا بين الحكمين، ونحن لا نعرف في اللغة أفعلت الرجل: نسبته. وإنما يقال إذا أردت هذا المعنى: ففعلت: تقول: شجعت الرجل وجنّنته وسرقتَه وخطأته، وكفرتَه وضلّلتَه وفسقتَه وجرّته ولحنتَه. وقرئ<sup>58</sup>: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا آبَاءَنَا إِنَّا بَنَّاكَ سَرَقًا﴾ [يوسف: 81]، أي نسب إلى السرقة. ولا يقال في شيء من هذا كله: أفعلته، وأنت تريد نسبته إلى ذلك»<sup>59</sup>.

3- أبو الحسن الأشعري (ت: 324 هـ) يقول: « فإذا كَانَ اللهُ الْقِرَانَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ، فَمِنْ أَيْنَ وَجَدْتُمْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنْ يُقَالَ: أَضَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا؛ أَيْ: سَمَّاهُ ضَالًّا؟. فَإِنْ قَالُوا: وَجَدْنَا الْقَائِلَ يَقُولُ إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ ضَالًّا: قَدْ ضَلَّتَهُ. قِيلَ لَهُمْ: قَدْ وَجَدْنَا الْعَرَبَ يَقُولُونَ: ضَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا: إِذَا سَمَّاهُ ضَالًّا، وَلَمْ يَجِدْهُمْ يَقُولُونَ: أَضَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا بِهَذَا الْمَعْنَى. فَلَمَّا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿... وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: 27] لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْنَى ذَلِكَ الْأِسْمِ. وَالْحُكْمُ، إِذَا لَمْ يَجْزُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنْ يُقَالَ: أَضَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا: إِذَا سَمَّاهُ ضَالًّا، بَطَلَ تَأْوِيلُكُمْ إِذَا كَانَ خِلَافَ لِسَانِ الْعَرَبِ»<sup>60</sup>.

4- وسبق ذكر كلام القرطبي (ت: 671 هـ) في تفسيره حيث قال: « قالوا: ومعنى ﴿...يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: 26] التسمية هنا... وهو خلاف أقاويل المفسرين، وهو غير محتمل في اللغة، لأنه يقال: ضلله إذا سمّاه ضالًا، ولا يُقال: أضله إذا سمّاه ضالًا»<sup>61</sup>.

**الوجه الرابع:** فإن قيل: قد أثبت صيغة (أفعل) بمعنى التسمية به: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)<sup>62</sup> وابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ)<sup>63</sup> ومثل له ب: "أكفرته وأخطأته" فاجوابكم؟

قلنا: لم يأتوا بشاهد واحد ولو كان ذلك مستفيضا لاستشهدوا عليه، بل إن تمثيل أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) رحمه الله ب (أسقى) الظاهر أنه وهم منه لأن المعنى الدعاء وليس التسمية<sup>64</sup>، « تقول: قد أرمى الله هذه الماشية، أي: أُنبت لها ما ترعاه، فكذلك تقول: أسقى الله الربيع، أي أنزل عليه مطرا يسقيه، وأنا أرمى الماشية، وأسقي الربيع، أي أدعو لها بالمرعى، وله بالسقياً»<sup>65</sup>، ومنه قول ذي الرمة (ت 117 هـ):

وَقَفْتُ عَلَى رِبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي \*\*\* فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ \*\*\* تُكَلِّمُنِي أَجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وأما شاهد من قال بذلك فهو البيتان السابقان، وسيأتي ذكرهما في الوجه الخامس.

**الوجه الخامس:** أما بيت الكمي (ت 126 هـ):



وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُوا مِنِّي بِحُكْمِ اللَّهِ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مَبِيِّ اللَّهِ وَمَذُنِبُ

قال عنه أبو بكر ابن الأنباري (ت328هـ): « وهذا التأويل فاسد؛ لأنَّ العرب إذا أرادوا ذلك المعنى قالوا : ضَلَّلَ يَضِلُّ ، واحتجاجهم ببيت الكميِّ باطل؛ لأنه يلزم من قولنا : أكفر في الحكم صحة قولنا: أضلَّ. وليس كل موضع صحَّ فيه (فَعَلَ) صحَّ فيه (أَفْعَلَ) فإنه يجوز أن يُقال (كَسَرَ) و (قَتَلَ) ، ولا يجوزُ (أَكْسَرَ) و (أَقْتَلَ) ؛ بل يجبُ فيه الرجوع إلى السَّماعِ »<sup>66</sup>.

وأقل ما يقال في هذا البيت إنه بيت شاذٌّ<sup>67</sup>، إذ لو كان على شيء لاستفاضت الشواهد في ذلك، وكيف يُحتج لإثبات عقيدة بيت شاذٍّ؟! وقد ذكرنا في المدخل أنَّ المعتزلة لا يرون الاحتجاج بخبر الآحاد في إثبات العقائد، فكيف يحتجُّون بالآحاد لإثبات عقيدة، فهو تناقضٌ منهم !!

وأما بيت طرفة ( ت : 60 ق. هـ):

وما زال شُرْبِي الرَّاحَ حَتَّى أَضَلَّنِي \*\*\* صَدِيقِي وَحَتَّى سَاءَنِي بَعْضُ ذَلِكَ

فأقل ما يقال في هذا البيت-لو ثبت- إنه بيت شاذٌّ، أو ضرورة إذ إنَّ البيت ينكسر لو قال (ضَلَّنِي)، ولكن لم أجد البيت في ديوان طرفة المطبوع<sup>68</sup>، وبعد البحث والتنقيب المُضني في أمات كتب التراث وجدتُ البيت على غير ما ذكره أهل التعطيل، فقد حَرَّفوه كعادتهم ليؤيدوا مذهبهم، وهو كالاتي<sup>69</sup>:

وما زال شُرْبِي الرَّاحَ حَتَّى أَشَرَّنِي \*\*\* صَدِيقِي وَحَتَّى سَاءَنِي بَعْضُ ذَلِكَ

فقد روَوْ بدل (أَشَرَّنِي) ( أَضَلَّنِي) ، وقال الجوهري المعتزلي (ت: 298 هـ): «أَشَرَّتْ الرجلَ: نسبته إلى الشرِّ. وبعضهم ينكره.»<sup>70</sup> ثم أنشد بيت طرفة. وقال محمد مرتضى الزبيدي (ت: 1205 هـ): « وَأَشَرَّ فَلَانًا : نَسَبَهُ إِلَى الشَّرِّ وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ »<sup>71</sup> ثم أنشد بيت طرفة.

مما سبق يجاب عن البيت بأنه:

1- لم يثبت بلفظ (أضلني).

2- حتى مع ثبوت لفظ (أشْرني) فقد اختلف فيه؛ فمنهم من أنكروه، كما سبق ذكره عن الجوهري (ت: 298 هـ) و محمد مرتضى الزبيدي (ت: 1205 هـ).

3- البيت قد يكون ضرورة إذ إن البيت ينكسر لو قال (شَررني).

4- على فرض ثبوت البيت بلفظ (أشْر) وسلامته من الإنكار واحتمال الضرورة والهروب من الإنكسار، فنقول: البيت شاذٌّ إن ثبت بعد كلِّ ما سبق، إذ إنّه مخالفٌ لعادة العرب في كلامها في جعلها (فَعَلَّ) للتَّسْمِيَةِ كما سبق وأن ذكرناه عن سيبويه (ت: 180 هـ).

**الوجه السادس:** على فرض ثبوت أنّ (أَفَعَلَ) تأتي للنسبة والتَّسْمِيَةِ مكان (فَعَلَ) فإنّ ذلك يُصار إليه بالسَّماع كما سبق ذكره عن ابن الأباري (ت: 328 هـ)، ويقول الرضوي الإسترابادي (ت نحو: 686 هـ) في "شرح شافية ابن حاجب" تحت باب "معاني أفعَلَ": «وليس لهذه الزيادات قياساً مطّرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ: أَظْرَفَ... وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كلِّ باب إلى سَماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكأن اللفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السَّماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً»<sup>72</sup> انتهى كلامه رحمه الله ولا مزيد عليه فقد أغلق كلَّ الأبواب إلا باب السَّماع.

وسبق أن ذكرنا أنّه لا يوجد استعمال (أَفَعَلَ) بمعنى النسبة والتَّسْمِيَةِ، ولو فرضنا وجوده - على قول من قال بوجوده - فلم يُسمع (أَضَلَّ) بمعنى التَّسْمِيَةِ والنسبة، وذكرنا أنّه لا يثبت في بيت طرفة، فبطل الاحتجاج به والحمد لله.

**الوجه السابع:** وهو الجواب عن القول الثاني من قولي المعتزلة وهو أنّ: (أَفَعَلَ) بمعنى الوجدان والمُصادفة، فيُجاب عنه بما ورد في الوجهين الأوّل والثاني ونضيف عليهما فنقول:

لاشك أنّ معنى الوجدان والمُصادفة ثابتٌ لـ (أَفَعَلَ) فقد نصّ عليه الصّرفيون<sup>73</sup> وذكر ابن جنّي شواهد كثيرة قد مرّت، ولكن يُقال: الأصل أن يبقى على دلالاته الظاهرة -التَّعدية- وهي تقيض الهداية في نحو قوله تعالى: ﴿... أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ...﴾ [النساء: 88]. أو الإغفال في قوله سبحانه: ﴿... وَلَا تَطْعَمَنَّ أَغْفَلًا قَلْبُهُ، عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾ [الكهف: 28] وغيرهما من الآيات، أمّا الحمل على معنى الوجدان لا بدّ له من قرينة، وهذه القرينة هي الدلالة

المعجمية والسياق، فأما المعنى المعجمي ل (ض.ل.ل) فإنه يقبل أن يأتي (أفعل) منه للوجدان، وأما من حيث السياق، فالقرينة دالة على التعدية، لا على الوجدان، لأن الإضلال مقرون بالهداية، فإذا حُمِلَ الإضلال على الوجدان فعلى أي شيء تُحْمَلُ الهداية؟!.

ويؤكد ابن القيم (ت: 751هـ) أن الوجدان إنما جاء محدوداً منقولاً عن العرب في مواضع، كما أن السياق يأبى حمل الإضلال ونحوه على معنى الوجدان، وفي ذلك فيقول: «ثم انظر في كتاب (فعل وأفعل) هل تظفر فيه بأفعلته بمعنى وجدته مع سعة الباب إلا في الحرفين أو الثلاثة نقلاً عن أهل اللغة، ثم انظر هل قال أحد من الأولين والآخرين من أهل اللغة، أن العرب وضعت أضله الله، وهداه، وختم على سمعه وقلبه، وأزاع قلبه وصرفه عن طاعته، ونحو ذلك لمعنى وجده كذلك؟!» .

ولما أراد سبحانه الإبانة عن هذا المعنى قال: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: 7] ولم يقل: (وأضلك)، وقال في حق من خالف الرسول وكفر بما جاء به ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ...﴾ [الجاثية: 23]، ولم يقل (ووجدَهُ اللهُ ضَالًّا) «<sup>74</sup>.

نخلاصة القول إن الهمزة في (أفعل) تحمّل على بابها الأصلي وهو التعدية، وهو قول أهل السنة والجماعة، وعليه دللنا.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> ينظر: الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، كسرى صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، (ط1-2011م)، ص: 73.
- <sup>21</sup> الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (ب. ط - 1995م)، ص: 20.
- <sup>2</sup> الموسوعة الميسرة في الأدب والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية، الرياض - م.ع.س، (ط4-1420هـ)، مج: 1، ص: 64.
- <sup>3</sup> الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، فتح: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (ط1 - 1998م)، ص: 67.
- <sup>4</sup> السابق . ص: 124.
- <sup>5</sup> الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، أبو الحسن الخياط، فتح: نبرج، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة - مصر و (ط2-1993م)، ص: 126-127.
- <sup>6</sup> مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، مج: 3، ص: 37.
- <sup>7</sup> فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، فتح: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس، (ب. ط - ب. ت)، ص: 139.
- <sup>8</sup> درة تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، فتح: محمد رشاد سالم، إدار الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، م.ع.س، ط 2-1991م، مج: 1، ص: 22. - الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، محمد أمان الجاهي، دار المنهاج، القاهرة - مصر، (ط2-2013م)، ص: 96.
- <sup>9</sup> مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، مج: 1، ص: 235.
- <sup>10</sup> ينظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، مج: 3، ص: 37.
- <sup>11</sup> معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (ص. و. غ) . مج: 3، ص: 321.
- <sup>12</sup> شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، فتح: محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (ط1-ب. ت)، مج: 1، ص: 8.
- <sup>13</sup> ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، مج: 1، ص: 317. المقرَّب، ابن عصفور، فتح: أحمد الجواربي وعبد الله الجبوري، ب. ناشر، (ط1-1972م)، ص: 78.
- <sup>14</sup> اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، (ط6-2009م)، ص: 144-145.
- <sup>15</sup> ويظهر لنا ذلك جليا في تقسيماتهم للأبنية وتقريراتهم لما تصاغ له، كصيغة فعل الأمر والفعل المضارع والفعل الماضي واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة... هذا فيما يتعلق بالصيغة أي: الجانب الإقتراضي أو ما عدّه تمام حسان بالتلخيصات الشكلية، أما فيما يخص الجانب الآدائي التطبيقي أو ما سماه تمام حسان بالمبنى الصوتي: فيظهر عندهم في محاولاتهم وتطبيقاتهم لوزن الكلمات بل أفردوا له ميثاقا يعنى بالميزان الصرفي وكيف يزن الطالب الكلمات. وكذلك على ما قلنا فيما يخص التلخيصات الشكلية أو الجانب الإقتراضي أو مفهوم الصيغة عند القدماء انظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، فتح: محي الدين عبد الحميد وآخرون. مج: 1، ص: 29-37-50-81-101-117-125-129.
- <sup>16</sup> هو: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي، أبو محمد، المعروف بالرسي: فقيهه، شاعر، من أئمة الزيدية، ويعتبر من المعتزلة فشيخه عبد الجبار بن أحمد، وهو شقيق ابن طباطبا (محمد بن إبراهيم) توفي سنة 246 هـ. ينظر مصادر ترجمته: - رسائل العدل والتوحيد، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، ص: 21-22-23.
- <sup>17</sup> كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد، القاسم بن إبراهيم الرّسي، ص: 141. مطبوع ضمن: رسائل العدل والتوحيد، دراسة وتحقيق: محمد عمارة.
- <sup>18</sup> أمالي الشريف المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى، مج: 1، ص: 312.
- <sup>18</sup> الكشف، جار الله الزمخشري، مج: 2، ص: 122.

- <sup>19</sup> وأبو علي الفارسي من المعتزلة، وقد أثبت اعتزاله الدكتور محمد الشيخ عليو بأدلة قاطعة، وذلك في كتابه: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. ينظر: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة، محمد الشيخ عليو. ص: 551 إلى ص: 566.
- <sup>20</sup> الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تخ: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، دار المأمون، بيروت - لبنان، (ط 1) - 1984م، مج: 3، ص: 302.
- <sup>21</sup> ديوان الكميته بن زيد، الكميته بن زيد، تخ: محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت - لبنان، (ط 1 - 2000م)، ص: 519. بلفظ: فطائفة قد أكرتني، ولسان العرب، ابن منظور الأفرقي. مادة: (خ.ب.ث). مج: 1، ص: 679 بنفس اللفظ المثبت.
- <sup>22</sup> البيت نسبة الفخر الرازي لطرفة، وذكره ابن قتيبة بصيغة التريض في: "تأويل مشكل القرآن"، وبحث عنه في ديوان طرفه المطبوع فلم أجده وبحث عنه بواسطة الموسوعة الشعرية فلم أجده كذلك. ينظر: - تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري، تخ: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط 2-2007م)، ص: 82. - ديوان طرفه بن العبد، اعنتي به: حمدو طماس، ص: 67.
- الموسوعة الشعرية الالكترونية، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات ع م، إصدار (2003).
- <sup>23</sup> قطرب من المعتزلة، وقد أثبت اعتزاله الدكتور محمد الشيخ عليو بأدلة قاطعة، وذلك في كتابه: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. ينظر: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة، محمد الشيخ عليو. ص: 455-456-457-458.
- <sup>24</sup> تفسير الفخر الرازي - المشتبه بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب - محمد نفال الدين الرازي. مج: 2، ص: 155.
- <sup>25</sup> المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح ابن جني، تخ: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة - مصر، (ب.ط - 1994م)، مج: 2، ص: 28.
- <sup>26</sup> اختصاص، أبو الفتح عثمان بن جني. مج: 3. ص: 180.
- <sup>27</sup> الكشف، جار الله الزمخشري. مج: 3، ص: 582.
- <sup>28</sup> تفسير الفخر الرازي - المشتبه بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب - محمد نفال الدين الرازي. مج: 2، ص: 156. وينظر: الباب في علوم الكتاب، عمر بن عادل الحنبلي. مج: 1، ص: 474.
- <sup>29</sup> أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تخ: محمد الدالي، ص: 447. وأما ابن السجري، ابن السجري، تخ: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، (ط 1-1992م)، مج: 1، ص: 226-345. وإصلاح المنطق، ابن السكيت، تخ: أحمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة - مصر، (ب.ط - ب.ت)، مج: 2، ص: 250.
- <sup>30</sup> هو ميمون بن قيس، وفي الديوان بلفظ "فَصَّتْ" بدل "فَضَى"، ينظر: ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، تخ: محمد حسين. ص: 227.
- <sup>31</sup> هو رؤبة ابن العجاج، من قصيدته المشهورة التي مطلعها: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْخُتْرِقِ \*\*\* مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخُفِّقِ وَتَكَلَّةِ الْبَيْتِ: ..... وَشَفَهَا اللَّوْحُ بِمَازُولٍ ضَيْقٍ
- ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب: ولیم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، (ب.ط - ب.ت)، ص: 105.
- <sup>32</sup> هو همام بن غالب الفرزدق، وتكلمة البيت: وَأَضْيَافِ لَيْلٍ قَدْ نَقَلْنَا قِرَاهُمْ \*\*\* إِلَيْهِمْ فَأَتَلْنَا الْمَنَايَا وَأَتَلَفُوا
- ينظر: ديوان الفرزدق، الفرزدق، تخ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط 1-1987م)، ص: 389.
- <sup>33</sup> المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح ابن جني، مج: 2، ص: 28.
- <sup>34</sup> أي المعتز بخاصة المعتزلة.
- <sup>35</sup> تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار بن أحمد. ص: 19.
- <sup>36</sup> أمالي الشريف المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى. مج: 1، ص: 308.
- <sup>37</sup> الرسالة، ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت - لبنان، (ط 1-1421هـ)، ص: 8.
- <sup>38</sup> في مواضع من كتبه، ينظر: الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، عبد الله بن قتيبة الدينوري. من ص: 21 إلى ص: 30. تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن قتيبة الدينوري، تخ: محمد محي الدين الأصفر. ص: 78-79. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري، تخ: إبراهيم شمس الدين. ص: 80-81-82-83-84-85.

- <sup>39</sup> الإبانة عن أصول الديانة ، أبو الحسن الأشعري . ص:15-17-196-213-214-215-216-217-218.
- <sup>40</sup> ينظر: شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، تَح: الحسّاني الحسن، دار التراث، القاهرة - مصر ، (ب.ط-ب.ت) . من ص:359 إلى ص:416. وبالجملة فالكتاب كله في تقرير هذه المسألة والرد على شبه المخالفين.
- <sup>41</sup> صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج . ص:291 . برقم: 856.
- <sup>42</sup> شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، مكتبة الإيمان، المنصورة - مصر ، (ب.ط-ب.ت) . مج:3، ص:326.
- <sup>43</sup> ديوان لبيد بن ربيعة، تَح: حمدو طماس . ص:90.
- <sup>44</sup> ديوان النابغة الجعدي، النابغة الجعدي ، تَح: واضح الصمد ، دار صادر، بيروت - لبنان ، (ط1-1998م) . ص:52.
- <sup>45</sup> الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد ، تَح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (ب.ت-ب.ط) . مج: 2 . ص:919.
- <sup>46</sup> ديوان أعشى همدان وأخباره، أعشى همدان، تَح: حسن عيسى ، دار العلوم ، الرياض ، م.ع.س. (ط1-1983م) . ص:104.
- <sup>47</sup> ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي . ص:112.
- <sup>48</sup> السابق . ص:121.
- <sup>49</sup> الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد ، تَح: محمد الدالي، مج: 2 . ص:582. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق وترتيب على حروف المعجم: عبد الحميد هندراوي، مج:4، ص:37.
- <sup>50</sup> تأويل مختلف الحديث ، عبد الله بن قتيبة الدينوري، تَح: محمد محي الدين الأصفر، ص:139.
- <sup>51</sup> في مواضع من كتبه ، ينظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، عبد الله بن قتيبة الدينوري، من ص:21 إلى ص:30. تأويل مختلف الحديث ، عبد الله بن قتيبة الدينوري، تَح: محمد محي الدين الأصفر، ص:78-79. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري ، تَح: إبراهيم شمس الدين، ص:80-81-82-83-84-85.
- <sup>52</sup> معاني القرآن الكريم وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج ، تَح: عبدالعزيز شلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط1-1982م) . مج:3، ص:198.
- <sup>53</sup> ديوان لبيد بن ربيعة، تَح: حمدو طماس . ص:90.
- <sup>54</sup> تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري . مادة : (ض.ل.ل)، مج:11، ص:464.
- <sup>55</sup> ينظر في بيان عقيدة أبي منصور الأزهري: عقيدة الإمام الأزهري صاحب تهذيب اللغة، علي بن نفيح العلياني، دار الوطن، ب.مكان نشر، (ط1-1997م) . الكتاب كله متخصص في بيان هذا الغرض. التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، مساعد بن سليمان الطيار . ص: 422 إلى 429 . مناهج اللغويين في تقرير العقيدة، محمد الشيخ عليو . ص:396 إلى ص:410.
- <sup>56</sup> الكتاب ، سيويه، مج:4، ص:58.
- <sup>57</sup> السابق، مج:4، ص:58-59.
- <sup>58</sup> قرأ بها: ابن عباس و الكسائي وأبو رزين والضحاك، ينظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (ط2-1988م) . مج:3، ص:186. تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي . مج: 5 . ص:332.
- <sup>59</sup> تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري . ص:80.
- <sup>60</sup> الإبانة عن أصول الديانة ، أبو الحسن الأشعري . ص:214.
- <sup>61</sup> الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مج: 1 . ص:234.
- <sup>62</sup> الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ، تَح: بدر الدين قهوجي و بشير جوياتي . مج:3، ص:302.
- <sup>63</sup> المتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تَح: نغراالدين قباوة، دار المعرفة ، بيروت - لبنان و (ط1-1987م) . مج:1، ص:186-187.
- <sup>64</sup> الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فهد بن عبد العزيز الزامل ، دار ابن الجوزي، م.ع.س ، (ط1 - 1427هـ) . ص:94. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث ، القاهرة-مصر، (ب.ط-ب.ت) . مج:4، ص:180.
- <sup>65</sup> تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري . ص:81.

- <sup>66</sup> الباب في علوم الكتاب , عمر بن عادل الحنبلي , مج: 10 . ص: 225 . ولم أقف على هذه العبارة في كتبه الموجودة عندي .
- <sup>67</sup> ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فهد بن عبد العزيز الزامل . ص: 98 .
- <sup>68</sup> البيت نسبة الفخر الرازي لطرفة، وذكره ابن قتيبة بصيغة التريض في: "تأويل مشكل القرآن"، وبحث عنه في ديوان طرفة المطبوع فلم أجده وبحث عنه بواسطة الموسوعة الشعرية فلم أجده كذلك . ينظر: - تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن قتيبة الدينوري . ص: 82 . ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: حمدو طماس . ص: 67 . الموسوعة الشعرية الالكترونية، المجمع الثقافي، أبوظبي - الإمارات ع م لإصدار (2003) .
- <sup>69</sup> شرح ديوان الحماسة، أبو علي المرزوقي، تح: أحمد أمين و عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، (ط1-1991م) . مج: 1 . ص: 65 . الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري . مج: 2 . ص: 696 . مادة (ش.ر.ر) . تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي . مج: 12 . ص: 159 . مادة : (ش.ر.ر) . لسان العرب، ابن منظور الأفرقيي . مج: 2 . ص: 676 . مادة : (ش.ر.ر) .
- <sup>70</sup> الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري . مج: 2 . ص: 696 . مادة (ش.ر.ر) .
- <sup>71</sup> تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي . مج: 12 . ص: 159 . مادة : (ش.ر.ر) .
- <sup>72</sup> شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإسترباذي، تح: محي الدين عبد الحميد وآخرون . مج: 1 . ص: 84 .
- <sup>73</sup> يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب ، سيبويه . مج: 4 . ص: 60 . شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الخلاوي ، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان ، (ط1-2006م) . ص: 43 . فتح الأفعال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال . جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق، تح: مصطفى نحاس، كلية الآداب بجامعة الكويت، الكويت، (ب.ط - 1993م) . ص: 136 .
- <sup>74</sup> شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، تح: الحسائي الحسن . من ص: 177 .

